



واصل الاقتصاد اليمني معاناته من صراع طويل ومتقطع خلال 2019. ففي وقت مبكر من ذلك العام، كان المتوقع أن ينمو الاقتصاد بنحو 2% في 2019، مدعوماً بالانتعاش التدريجي في قطاع النفط، واستئناف إنتاج الغاز، والاستقرار النسبي في الاقتصاد الكلي. لكن هذا السيناريو قد لا يتحقق في ضوء الظروف الاقتصادية والأمنية السائدة، خاصة في النصف الأخير من العام، الذي شهد صراعات متصاعدة وانقطاعات متكررة في إنتاج النفط وتصديره واستئناف صادرات الغاز الطبيعي المسال وتوفر النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المدخلات الأساسية.

واصل قطاع النفط تعافيه تدريجياً على مدار العام، لكن المستوى المستهدف للإنتاج عام 2019 لم يتحقق على الأرجح. حققت الجهود المبذولة لاستعادة صناعة إنتاج النفط وتصديره تقدماً في عام 2019، ولا سيما عودة المستثمرين/المشغلين الأجانب (شركة أو إم في وشركة كالفالي) والاستئناف التدريجي لإنتاج النفط وتصديره من حوض مأرب-شبوكة في الربع الأخير (الجدول 2). كما تشمل الإنجازات أيضاً استمرار الإنتاج من حوض المسيلة بواسطة شركة بترومسيلة، المشغل المملوك للدولة، بمعدل نحو 33 ألف برميل يومياً (في المتوسط) في 2019. 3 لكن الانتعاش التدريجي في الإنتاج لم يتحول فيما يبدو إلى زيادة كبيرة في صادرات النفط والإيرادات الحكومية. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن اليمن صدر حوالي 6.7 مليون برميل من النفط الخام خلال النصف الأول من 2019، مقابل نحو 5.99 مليون برميل خلال الفترة نفسها من 2018. 4 نظراً لتكرار توقف الإنتاج والأنشطة التخريبية في النصف الثاني من العام، من المستبعد أن يصل إجمالي صادرات اليمن من النفط الخام إلى 20 مليون برميل عن العام بأكمله حسب توقعات الموازنة العامة لسنة 2019. وصدّر اليمن في 2018 نحو 10.8 مليون برميل.

تُبذل جهود لزيادة الطاقة التصديرية من حوض مأرب-شبوكة. تشمل المشروعات الجارية إنشاء خط أنابيب بطول 82 كم في مأرب لتسهيل التصدير من مرفأ تصدير في محافظة شبوكة (بحر العرب) وإحلال خط أنابيب قائم (تالف) من صافر إلى مرفأ تصدير رأس عيسى على البحر الأحمر، الذي تعرض لهجمات تخريبية متكررة فيما مضى.

2 تشير التقديرات الرسمية إلى استئناف إنتاج النفط وتصديره من ثلاثة قطاعات رئيسية في حوض مأرب-شبوكة إلى أكثر من 50 ألف برميل يومياً في ديسمبر/كانون الأول 2019 (القطاعات 5 - ما يصل إلى 25 ألف برميل يومياً، والقطاع S1 - ما يصل إلى 12 ألف برميل يومياً، والقطاع 18 - 20 ألف برميل من النفط الخام في الربع الأخير من عام 2019 تم تخصيص ما يصل إلى النصف للتكرير المحلي).

الجدول 1. اليمن: وضع إنتاج النفط

الحوض	القطاع	المشغل	الإنتاج في 2014 (ألف برميل سنوياً)	وضع الإنتاج (مارس/أذار 2019)	وضع الإنتاج (ديسمبر/كانون الأول 2019)
حارث-شيرة	18	صافر	13,720	متوقف	نشط
	4	الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية	60	متوقف	قيد التنفيذ
	S1	بيتسيك (أو أكسيدنتال/ترانس جلوب سابقاً)	310	متوقف	نشط
	5	جنة هنت	9,660	متوقف	قيد التنفيذ
	43	جنة هنت	440	متوقف	متوقف
	S2	أو إم في	5,740	نشط	نشط
المسيلة (حضر موت)	14	بترومسيلة	10,040	نشط	نشط
	10	بترومسيلة (تم تسلّمه من توتال في 2016)	13,240	نشط	نشط
	32	دي إن أو / تم تسليمه للحكومة اليمنية في 2016	560	متوقف	غير معروف
	53	بترومسيلة (تم تسلّمه من دوف في 2016)	1,450	متوقف	نشط
	9	كالفالي	1,120	متوقف	قيد التنفيذ
	51	نيكسين	680	متوقف	متوقف

ملاحظة: يستند الإنتاج إلى الصافي التقديري لحصة الدولة في 2014 (حصة الإنتاج + الضرائب + حقوق الامتياز).
المصدر: وزارة النفط والمعادن.

لم يُستأنف إنتاج الغاز الطبيعي المسال في 2019 كما هو مخطط. على الرغم من أن الحكومة كانت تأمل في إعادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال في 2019، أعلنت شركة توتال - أكبر مساهم في مشروع الغاز الطبيعي المسال في اليمن - في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني أنه لم يتسنّ استئناف الإنتاج في 2019 كما كان متوقعاً نتيجة المخاوف من البيئة الأمنية والسياسية على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء. واستشهدت الشركة بعملية التخريب التي وقعت في يونيو/حزيران وطالت خط أنابيب النقل التابع لها بطول 320 كم كمثال يبيّن شدة مخاطر التشغيل⁵. في وقت سابق من هذا العام، توقعت الحكومة تحقيق حوالي 7% من إجمالي إيراداتها في موازنة 2019 (158.4 مليار ريال) من صادرات الغاز الطبيعي المسال بعد استئنافها.

في 19 ديسمبر/كانون الأول 2019، شددت سلطات الأمر الواقع في صنعاء الحظر المفروض على استخدام الإصدار الجديد من الأوراق النقدية المطبوعة منذ انتقال البنك المركزي اليمني إلى عدن في 2016. وكانت السلطات في صنعاء قد فرضت على المؤسسات المالية العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرتها ("الشمال") طوال 2019 حظر تداول الأوراق النقدية الجديدة. أما الآن فقد سحبت الأوراق النقدية الجديدة، وألزمت حائزي هذه الأوراق بتسليم "تفودهم غير القانونية" في غضون 30 يوماً من تاريخ الإعلان لتبديلها بعملة إلكترونية ("الريال الإلكتروني") أو تبديلها نقداً بأوراق قديمة - في حالة توفرها - لما يصل إلى 100 ألف ريال للشخص (حوالي 150-170 دولاراً بسعر الصرف السائد في السوق الموازية). ويوجد أكثر من 300 وكيل في جميع محافظات اليمن لاستبدال الأوراق النقدية القديمة بالأوراق المسحوبة. وتوجد ثلاثة بنوك تجارية تقدم خدمات المدفوعات الإلكترونية وهي: إمفلوس ويديرها بنك الكريمي، وفلوسك ويديرها بنك اليمن والكويت، وموبايل ماني التي يديرها بنك كاك. وقد زعمت سلطات الأمر الواقع أن تسهيل عجز الموازنة على نطاق واسع خلال السنوات الماضية تسبب في انهيار الريال، وأن الإجراء الجديد كان ضرورياً لوقف المضاربة بالعملة وحماية قيمة العملة.

⁵ <https://www.ep.total.com/en/innovations/best-innovators-2016/yemen-Ing-teams-successfully-produce-ethane-despite-production>

ساهم الإعلان المفاجئ عن هذا التدبير الجديد في حدوث أزمة مدفوعات، مما زاد من تعطيل النشاط الاقتصادي وأدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية. أثار سحب الأوراق النقدية الجديدة من التداول أشد التأثير على الأفراد والشركات الصغيرة، حيث كان استخدام الأوراق النقدية الجديدة مقيداً بالفعل في القطاع الرسمي. ويذهب أحد التقديرات شبه الرسمية إلى سحب حوالي ثلث أوراق العملة المتداولة حالياً في الشمال. ومما يُذكر أن النجاح في استبدال العملة أمر نادر الحدوث، مما لا يترك أي خيار سوى مبادلتها بالريال الإلكتروني.⁶ لكن العملة الإلكترونية (غير المؤمنة) لا تحظى بقبول واسع في الوقت الراهن، مما يضعف فعلياً القوة الشرائية لحائزي الريال الإلكتروني. تعاني المنشآت التجارية القائمة على النقد (كالمطاعم، وصغار تجار التجزئة، ووسائل النقل المحلية) أشد المعاناة نتيجة سحب العملة من التداول، حيث تعرضت المعاملات النقدية لقيود نتيجة انخفاض المعروض من الأوراق النقدية القديمة. وتشهد المناطق المتأثرة ارتفاع مستوى السخط الشعبي. ويقال إن الكثير من التجار في صنعاء نظموا إضراباً جزئياً في 1 يناير/كانون الثاني احتجاجاً على سحب العملة من التداول. ومن المؤكد أن يكون لهذا التدبير الجديد أثر انكماشى على المدى القصير. وتواجه المدفوعات النقدية، كآلية تكيف حيوية، اضطرابات خطيرة الآن. انظر الملحق 2 لمزيد من التحليل.

توقفت الحكومة في عدن عن دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية والمعاشات التقاعدية في الشمال بذريعة أن المؤسسات المالية ترفض تخليص المدفوعات نتيجة الإجراءات الجديدة التي أعلنت في صنعاء. لكن هذا الادعاء رُفض بسرعة في بيان مشترك صادر عن جمعيتي البنوك والصرافين اليمنيين، والذي أكد أيضاً الالتزام بمواصلة تقديم الدعم لمدفوعات المعاشات التقاعدية والرواتب الشهرية في جميع المحافظات دون مزيد من التعقيدات أو التأخير. كما حث البيان جميع السلطات المسؤولة على الفصل بين الاقتصاد والسياسة دون إضافة المزيد من القيود، وعلى مواصلة دفع الرواتب والمعاشات التقاعدية خشية وقوع تبعات اجتماعية.

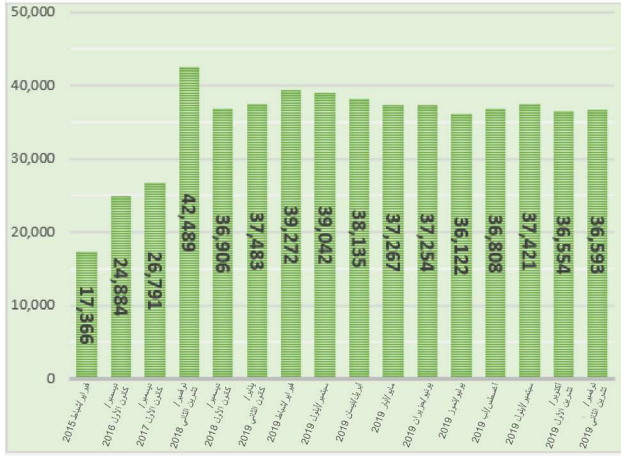
بعد فترة وجيزة من ارتفاع قيمة الريال، بدأ في الانخفاض في ديسمبر/كانون الأول واتسعت الفجوة في سعر الصرف المزدوج بين عدن وصنعاء منذ الإعلان عن التدابير الجديدة. ويبدو أن الضغوط النزولية على الريال في السوق الموازية قد خفت مؤقتاً نتيجة التوقعات بزيادة المعروض من العملات الأجنبية والاستقرار السياسي الذي أعقب توقيع اتفاق الرياض في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني. وخلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني، ارتفعت قيمة الريال بنحو 3% مقابل الدولار، ليصل سعر الصرف إلى حوالي 572 ريالاً للدولار (الشكل 1). لكن في أوائل ديسمبر/كانون الأول، انعكس هذا الاتجاه مع تصاعد المخاوف بشأن المعروض من العملات الأجنبية والتأخر في تنفيذ اتفاق الرياض. وأدى القرار النقدي الأخير الذي اتخذته سلطات الأمر الواقع في صنعاء إلى تقليص تداول الريال فعلياً، وشجع المضاربة على سعر الأوراق النقدية الجديدة مقابل العملات القديمة، وبالتالي اتسع نطاق فروق سعر الصرف في عدن وصنعاء.⁷ وازدادت علاوة السوق الموازية في عدن (ومعظم الجنوب) بشكل ملحوظ - أحياناً بنسبة تصل إلى 5% - 7% (30-40 ريالاً لكل دولار) - بالمقارنة مع السوق الموازية في صنعاء. وتذهب التقديرات الأولية إلى أن قيمة الريال انخفضت خلال ديسمبر/كانون الأول بنسبة نحو 4% عند نحو 590-595 ريالاً للدولار. ومع قرب نفاذ الوديعة السعودية، ارتفعت مخاطر حدوث انهيار جديد في العملة على المدى القريب، مما يثير مخاوف من تأثير ذلك على الاقتصاد والأوضاع الإنسانية.

⁶ في وقت مبكر وذلك في 2017، وفي خضم أزمة السيولة، دشنت سلطات الأمر الواقع الريال الإلكتروني حتى لسداد رواتب الموظفين الحكوميين في خضم أزمة السيولة. لكن المبادرة لم تحقق نجاحاً كبيراً بسبب محدودية قبولها كشكل من أشكال الدفع في اقتصاد يهيمن عليه النقد.
⁷ ربما ساهم الانخفاض المؤقت في الطلب على العملات الأجنبية من جانب كبار المستوردين والشركات أيضاً في توسيع الفروق بين أسعار الصرف.

الشكل 1. أسعار الصرف في السوق الموازية (المتوسط اليومي، ريال/دولار)



الشكل 2. متوسط تكلفة الحد الأدنى من سلة الغذاء (7 أشخاص/شهر)



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة - وزارة التخطيط والتعاون الدولي - نشرة مراقبة السوق - نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

المصدر: تم جمع البيانات من أسعار سوق الصرف غير الرسمية وتقديرات الخبراء.

حافظت أسعار المواد الغذائية على استقرارها بشكل عام في الأشهر الأخيرة (الشكل 2). وتشير أحدث التقديرات الشهرية للحد الأدنى للإنفاق على سلة الأغذية للأمم المتحدة إلى استقرار طفيف في الأسعار مع بلوغ تكلفة السلة حوالي 36,593 ريالاً في نوفمبر/تشرين الثاني، أي بزيادة أقل من نقطة مئوية واحدة مقارنة بآكتوبر/تشرين الأول (لكن مع انخفاضها بنحو 14% منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2018).⁸ لعبت المساندة المستمرة لتمويل الواردات من قبل البنك المركزي اليمني دوراً حيوياً في تثبيت أسعار المواد الغذائية الأساسية خلال 2019، مع أن هناك طائفة من العوامل الأخرى التي تؤثر أيضاً على أسعار المواد الغذائية، وهي سعر الصرف في السوق الموازية وعدم الاستقرار السياسي والأمني وعدم اليقين في ترتيبات التجارة والاستيراد والازدواج الضريبي وتوفر الوقود. وفي 20 نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن البنك المركزي اليمني في عدن عن الموافقة على طلب سحب الدفعة 32 لتمويل الواردات بإجمالي يقدر بنحو 56 مليون دولار وتستهدف استيراد سلع غذائية انتقائية في إطار برنامج تمويل الواردات السعودي (كالكافور والأرز والحليب المجفف والسكر والزيت النباتي).⁹ لكن يبدو أن وتيرة وسرعة تخلص طلبات تمويل الاستيراد انخفضت في الأشهر الأخيرة.

سمحت الجهود الجديدة الرامية إلى تخفيف أزمة الوقود الكبيرة في الشمال بتفريغ المزيد من سفن الوقود في ميناء الحديدية وتحصيل الإيرادات المركزية من واردات الوقود.¹⁰ فيما سبق كان الالتزام بلوائح استيراد الوقود (أي المرسوم رقم 49 لسنة 2019 والمرسوم رقم 75 لسنة 2018) يتطلب دفع الرسوم الحكومية أو معالجتها في البنك المركزي اليمني في عدن لتفريغ شحنات الواردات أو السماح بدخولها إلى البلاد. لكن التقدم المحرز مؤخراً في تنفيذ اتفاقية بناء السلام برعاية الأمم المتحدة في السويد أدى إلى تخفيف القيود المفروضة على استيراد الوقود عبر ميناء الحديدية، وهو أكبر ميناء بحري في البلاد. وتسمح الترتيبات الجديدة للمستوردين في جميع المناطق، بما فيها المناطق الواقعة تحت سيطرة سلطات الأمر الواقع، بمعالجة تصاريح الاستيراد وإيداع حصيلته الضرائب والجمارك والرسوم على واردات الوقود في فرع البنك المركزي اليمني في الحديدية من خلال حساب خاص تشرف عليه الأمم المتحدة ومخصص لمدفوعات رواتب الموظفين الحكوميين في الشمال. وتشير البيانات الحديثة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية إلى أن نتائج تنفيذ لوائح استيراد الوقود زادت التحصيلات المركزية من واردات الوقود إلى حوالي 33 مليار ريال (بين منتصف أغسطس/آب إلى منتصف ديسمبر/كانون الأول)، جُمع منها ما يقدر بنحو 15 مليار ريال من الحديدية. لكن دفع رواتب موظفي القطاع العام لم يتم بعد من هذا الحساب المصرفي. وستكون السرعة والكفاءة والشفافية في إدارة إيرادات الدولة لتسليم مدفوعات رواتب موظفي القطاع العام أمراً أساسياً لتعزيز الظروف اللازمة لسباق أكثر استدامة لبناء السلام.

⁸ تستند التقديرات إلى تلبية 80% من الحد الأدنى من سلة الغذاء في اليمن لسبعة أشخاص شهرياً.

⁹ في 8 يناير/كانون الثاني، أعلن البنك المركزي اليمني في عدن تعديل سعر الصرف لاستيراد السلع خارج البرنامج السعودي لتمويل الواردات من 506 ريالات للدولار إلى 570 ريالاً.

¹⁰ https://www.vimye.org/doc/OSMonthly/Operational_Snapshot_December2019.png

الجدول 1. المؤشرات الاقتصادية المختارة

2018 ق	2017	2016	2015	2014	
0.8	-5.1	-9.4	-28.0	-0.2	تمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
-3.2	1.3	0.1	-16.7	0.1	الاستهلاك الخاص
15.1	-31.7	-26.7	-26.2	-7.1	الاستهلاك الحكومي
174.9	37.6	-24.8	-84.0	-3.6	إجمالي الاستثمار في رأس المال الثابت
34.9	4.4	-67.5	-65.2	-4.1	الصادرات والسلع والخدمات
5.3	15.3	-5.2	-36.3	-6.1	الواردات والسلع والخدمات
0.9	-4.9	-10.2	-28.7	-0.4	تمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
0.7	-5.7	-5.6	-24.9	1.0	الزراعة
1.3	-2.5	-21.2	-36.2	-3.2	الصناعة
0.7	-5.7	-5.6	-24.9	1.0	الخدمات
27.6	30.4	21.3	22.0	8.2	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-1.8	-0.2	-3.2	-7.1	-0.7	رصيد حساب المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)
-6.3	-5.3	-9.3	-10.0	-4.1	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
...	42.6	معدل الفقر الدولي (١,٩ دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام ٢٠١١) ^٣
...	75.0	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (٣,٢ دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام ٢٠١١) ^٣
...	91.8	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (٥,٥ دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في عام ٢٠١١) ^٣

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظات: ق = تقديرات، ن = تنبؤات.
 (أ) الحسابات مستندة إلى بيانات مسح ميزانية الأسرة 2014، البيانات الفعلية: 2014، التنبؤات الأنية: 2015-2018، التنبؤات من 2019 إلى 2021.
 (ب) التوقعات محسوبة باستخدام التوزيع المحاد (2014)، حيث أن أثر التغير في سعر الصرف = 1 على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

الملحق 1. اتفاق الرياض

من المأمول أن يؤدي تنفيذ الملحق الأول باتفاق الرياض، الذي يغطي الترتيبات الاقتصادية والسياسية، بنجاح وفي الوقت المناسب إلى استئناف الدولة ومؤسساتها الحكومية في عدن القيام بوظائفها وهو ما يلزم لتحسين إدارة السياسات العامة وقدرات التنفيذ على أرض الواقع. وتحديداً فمن شأن تشكيل حكومة تكنوقراط سياسية جديدة في الوقت المناسب، كما هو منصوص عليه في الاتفاق السياسي، أن يمكن من إعداد الموازنة العامة لسنة 2020 ووضع إطار أكثر اتساقاً لسياسات الاقتصاد الكلي والمالية العامة. فعلى سبيل المثال، بإمكان مجلس الوزراء الجديد المدعوم بالإجماع السياسي وإعادة هيكلة التدابير العسكرية والأمنية تعزيز سيطرة الحكومة المركزية على أمن التنقيب عن النفط والغاز في محافظات مأرب وحضرموت وشبوة، مما يعزز آفاق تسريع الانتعاش الاقتصادي ويحسن حيز المالية العامة في 2020. ومن المتوقع أن تعود التدفقات المالية المتوقعة من انتعاش صادرات النفط والغاز بالنفع على رصيد الموازنة العام والميزان الخارجي ويساند جهود استقرار الموازنة التي يبذلها البنك المركزي اليمني خاصة في ضوء نفاذ الاحتياطات الأجنبية.

إعداد قانون موازنة 2020 في انتظار تشكيل حكومة جديدة في عدن. وفقاً لاتفاق الرياض، من المتوقع أن تقدم الحكومة الجديدة الموازنة الجديدة إلى البرلمان لإصدارها وفقاً للدستور اليمني. وسيكون في هذا التقدم دلالة على التزام قوي باستئناف الانضباط في إدارة الموازنة وتحسين المساءلة وتهيئة الظروف لتحقيق تقدم في المجالين السياسي والأمني، وخاصة عندما يتطلب النجاح في تنفيذ الموازنة إيجاد تعاون فعال على صعيد المالية العامة بين الأطراف المتحاربة على المستوى الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، يهدف تنفيذ اتفاق الرياض إلى تحسين هيكل موازنة 2020 فضلاً عن التصدي للزيادة المتوقعة في عجز الموازنة الأساسي. ومن المتوقع أن يؤدي النجاح في تنفيذ الاتفاق إلى تحسين القدرات المؤسسية (أي تعزيز الحكومات المحلية وتمكين دور هيئات التدقيق ومكافحة الفساد) بالإضافة إلى تحسين الكفاءة والمساءلة والشفافية في إدارة المالية العامة (أي رفع تقارير المالية العامة والإفصاح عنها بشكل منظم للبرلمان). لكن العواقب السلبية المحتملة للتنفيذ يمكن أن تؤدي إلى زيادة العجز نتيجة لزيادة الإنفاق على الأجور نظراً

لدمج القوات الأمنية والعسكرية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في الإدارة الحكومية وكشوف الرواتب. علاوة على ذلك، يقدر الإنفاق العام على الدفاع والأمن بنحو 529 مليار ريال، ما يمثل 43% من إجمالي الإنفاق على الأجور وحوالي 17% من إجمالي الإنفاق العام في موازنة 2019.

ستكون إعادة هيكلة القوات العسكرية والأمنية خطوة أساسية في التصدي للتحديات الأمنية العميقة التي تواجه الانتعاش الاقتصادي في 2020. عرقلت الظروف الأمنية المتدهورة الجهود الحديثة لاستعادة الطاقة الإنتاجية والصادرات في صناعة النفط والغاز. لكن من المتوقع أن يؤدي النجاح في تنفيذ الترتيبات الأمنية والعسكرية المنصوص عليها في اتفاق الرياض إلى تحسين الأمن في حقول النفط، وتعزيز الرقابة والإدارة الحكوميتين، وتشجيع عودة الاستثمارات الأجنبية اللازمة لتمكين الانتعاش الاقتصادي السريع في صناعة النفط والغاز.

الملحق 2. القرار النقدي الذي فرضته سلطات الأمر الواقع في صنعاء

شددت سلطات الأمر الواقع في صنعاء مؤخراً الحظر الذي فرضته على استخدام الأوراق النقدية اليمنية الجديدة في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها. وعلى وجه التحديد، تم الإعلان عن سحب جميع الأوراق النقدية المطبوعة حديثاً بالتصميم الجديد ولم يكن ثمة خيار أمام حائزيها غير مبادلتها بعملة إلكترونية (الريال الإلكتروني) في حدود سقف معين يقل كثيراً عن الأرصدة المحتمل وجودها بحوزة السكان حالياً.¹¹ على الرغم من أن الحظر المفروض على الأوراق النقدية الجديدة في صنعاء طُبِّق طوال 2019، فإن تصعيد الإنفاذ ساهم في حدوث أزمة مدفوعات في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع وشهد اتساع فجوة سعر الصرف المزدوج بين الأوراق النقدية القديمة والجديدة في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع ("الشمال") والتي تسيطر عليها الحكومة في عدن ("الجنوب"). وتشير التقديرات الرسمية الأولية إلى سحب حوالي ثلث الأوراق النقدية المتداولة في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع في صنعاء من التداول.

أدى الإعلان عن سحب العملة إلى ظهور سوق سوداء جديدة. منذ شهر أغسطس/آب تقريباً، كانت علاوة السوق الموازية أكبر في عدن والمدن الجنوبية بما يقارب 2% (5-10 ريالات للدولار) مقارنة بمتوسط التداول في صنعاء. ويبدو أن فجوة التداول هذه ازدادت اتساعاً منذ الإعلان عن الحظر المفروض على تداول الأوراق النقدية الجديدة في 18 ديسمبر/كانون الأول، مما يعكس التشويه الشديد في دورة النقدية. وارتفعت تكاليف المعاملات المالية إلى حوالي 5%-8%¹² وأوجد هذا حوافز مشوهة وسمح بظهور عمليات متاجرة في العملة الجديدة في أسواق النقد الموازية وظهور أسواق جديدة. فيما مضى كانت الأوراق النقدية الجديدة في المناطق الخاضعة لسيطرة صنعاء تُستخدم غالباً في سداد المدفوعات في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة عدن كمنتجات الوقود من مارب (بمعنى غاز البترول المسال للطهي) أو لسداد الجمارك والضرائب في عدن. ويبدو أن هذه الترتيبات - التي كانت موجودة قبل الحظر الجديد مع تسهيل "غير رسمي" محتمل من جانب السلطات في صنعاء - خففت من تأثير الوضع القانوني للعملة على تداول النقد ومن المرجح أن تستمر هذه الترتيبات فيما تحاول سلطات الأمر الواقع تعزيز سيطرتها على دورة النقدية وسوق النقد.

تسوق سلطات الأمر الواقع تدبير الإنفاذ وكأنه مرتبط بـ "الشمول المالي" بين شريحة سوقية كبيرة ظلت تقليدياً خارج القطاع المصرفي الرسمي (بمعنى الأفراد الذين يملكون 100 ألف ريال يمني نقداً). ويوفر الحظر الجديد الذي فرضته سلطات الأمر الواقع آلية تعويض عن الأوراق النقدية الجديدة من خلال أكثر من 300 وكيل معتمد في جميع المحافظات، بما فيها عدن ومارب. ومن الناحية النظرية يتمتع الأفراد المشاركون في آلية التعويض بإمكانية الاستبدال نقداً (أوراق قديمة)، بشرط توفرها، أو مقابل عملة إلكترونية (الريال الإلكتروني)

11 يقدر إجمالي أوراق النقد المطبوعة منذ انتقال البنك المركزي رسمياً إلى عدن في أواخر 2016 بحوالي 1.6 تريليون ريال، منها 1.2 تريليون طُبِّعت بتصميم جديد ويستهدفها الحظر الراهن من سلطات الأمر الواقع في صنعاء.

12 على سبيل المثال، منذ ديسمبر/كانون الأول الماضي، يُطلب من العملاء سداد رسوم أعلى مقابل تحويل المدفوعات المحلية إلى المناطق المفروض فيها الحظر، والتي تصل أحياناً إلى 8% (أي رسوم بمقدار 15,000 ريال يمني لإرسال 200,000 ريال من تعز أو عدن إلى صنعاء، مقارنةً بأقل من 1,000 ريال في حالة استلام أو إرسال نفس المبلغ من داخل المناطق التي تسيطر عليها صنعاء).

من خلال 3 من مزودي خدمات المحافظ الإلكترونية: إيفلوس ويديرها بنك الكريمي، وفلوسك ويديرها بنك اليمن والكويت، وموبايل موني التي يديرها بنك كاك. لكن من النادر ظهور تقارير تشير إلى النجاح في الاستبدال نقداً. ويبدو أن مشاركة البنوك الكبيرة الثلاثة أوجدت بعض الزخم للتحويل في أنظمة المدفوعات. ومع تراجع الثقة في البنوك بشكل عام، وسعت عملية الإنفاذ بشكل كبير شبكة النظام المصرفي لتغطية اقتصاد كبير قائم على النقد. وعلى الرغم من الخسائر النقدية، يُنظر إلى الريال الإلكتروني باعتباره تعويضاً أكثر أماناً ويمكن استخدامه في سداد بعض فواتير المرافق العامة والهاتف والإنترنت.

يبقى أن نرى ما إذا كانت العملة الإلكترونية (غير المؤمنة) ستحظى بقبول واسع كشكل من أشكال الدفع والادخار أم لا. بالنسبة لسلطات الأمر الواقع في صنعاء، يعتبر وجود نظام مالي أوسع مع التوسع في المدفوعات الإلكترونية على الأرجح خياراً للتعامل مع أزمة السيولة مع إمكانية استخدامها في سداد الرواتب. لكن يبدو أن النظام ليس جاهزاً للعمل على النطاق اللازم لسداد مدفوعات الرواتب والمعاشات التقاعدية نقداً على أساس التحويلات التي قامت بها السلطات في عدن وحدها. وتتطلب زيادة قبول الريال الإلكتروني، من بين أمور أخرى، ثقة واسعة في أمان هذه العملة الإلكترونية. ونظم تجار صنعاء إضراباً جزئياً يوم الأربعاء 1 يناير/كانون الثاني احتجاجاً على القيود النقدية، ودعت الحكومة المعترف بها في عدن سلطات الأمر الواقع في صنعاء إلى رفع الحظر مراعاةً لضرورة سداد الرواتب والمعاشات التقاعدية وتخفيف الضغط على استقلال البنك المركزي اليمني.

يبدو أن سحب العملة من التداول يمهّد الطريق لمزيد من الاستقلالية في السياسات النقدية والسياسات المتعلقة بسعر الصرف، الأمر الذي سيزيد من تفتت الاقتصاد اليمني. علاوة على ذلك، قد ترى سلطات الأمر الواقع في التحويل إلى العملة الإلكترونية حلاً لأزمة السيولة، لكن أزمة السيولة ترتبط في حقيقة الأمر بالمؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي، بمعنى السياسات النقدية والمالية غير المتسقة في اليمن بوجه عام. وفي نهاية المطاف يمكن أن تؤدي دورة هبوط أسعار الصرف، والتضخم، ونقص السيولة، والتوسع المفتعل في السياسة النقدية إلى الدوامة الكاملة للاقتصاد.